

543213 - توجيه القراءات في قوله تعالى (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يُلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأُكَ)

السؤال

قرأة الآية (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يُلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ) من سورة هود بقراءتين: (امرأتك)، و (امرأتك)، في "تفسير القرطبي"، و "الجلالين"، والطبرى وابن كثير: في قراءة امرأتك، أخذ لوط زوجته معه، لكنها التفتت، في قراءة امرأتك، لم يأخذ لوط زوجته معه، ابن كثير يذكر وجهين دون أن يذكر القراءات.

هل هذا بسبب القراءات، أم اختلاف في التفسير، خاصة في حالة "امرأتك"؟

وهل قراءة حفص هي الوحيدة الصحيحة، أم إن التفسير خاطئ، وأن الاختلاف لا يغير المعنى سواء كانت بالضمة أو الفتحة؟ ترجمة "امرأتك" لا تقول أن لوطا لم يأخذها، هل يعني ذلك أن (امرأتك) مرتبطة بـ (إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ) وليس بـ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ؟ ألم يتم تدوين قواعد اللغة العربية بعد القرآن؟ فكيف تم تطبيق القواعد التي جاءت بعد القرآن على تفسير آيات القرآن؟ في سورة الفاتحة "عليهم" و "عليهم" في نفس الموضع رغم اختلاف القراءات ونفس المعنى، هل يمكن أن تعني كلتا القراءتين نفس الشيء، لكن الاختلاف له علاقة باللهجة؟ هل من الممكن أن كلا القراءتين تشير إلى أن لوطا أخذ زوجته، لكنها التفتت وراءها، لكن امرأتك تركز على مصيرها، وأمرأتك تركز على عصيانها؟

الإجابة المفصلة

أولاً:

اختلاف القراءات القرآنية، يقع على وجوه؛ فقد يختلف اللفظ والمعنى، وقد يختلف اللفظ ويتفق المعنى، انظر: فتاوى رقم (395192)، (323914).

وانظر: كتاب: حديث الأحرف السبعة، د. عبد العزيز القاري.

ثانياً:

نزل القرآن (بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ) [الشعراء/ 195]، وأئمة اللغة العربية يحتاجون بالقرآن، قال السيوطي رحمه الله في "الاقتراح في أصول النحو" (ص: 39): "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواتراً ، أو آحاداً ، أو شاذًا" .

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تختلف قياساً معلوماً ، بل ولو خالفته، يتحجج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يتحجج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس، في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقياس عليه ، نحو: استحوذ ، ويأبى.

وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه" انتهى.

قوله تعالى: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِلَّا امْرَأَتُكَ):

فُرِئَ (امْرَأَتُكَ) بالنَّصْبِ والرَّفْعِ، وكلاهما قراءتان متواترتان صحيحتان؛ فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرَّفع، والباقيون (الجمهور) بالنصب، انظر: "التسهيل في القراءات السبع" لأبي عمرو الداني (ص: 125).

1. أما النَّصْبُ، فيه اتجاهان لائمة اللغة:

الاتجاه الأول: أن الاستثناء متصل، فيكون مستثنى من (أهلك) في قوله: فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ، والمعنى: لا تسر بها. وجملة (ولَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) مُعَرِّضةٌ بين المستثنى والمستثنى منه.

الاتجاه الثاني: أن الاستثناء منقطع؛ والمعنى: فأسر بأهلك، ولا يلتفت منهم أحد. لكن امرأتك فإنه مصيبها ما أصابهم.

قال أبو شامة رحمه الله (ت 665هـ): "والذي يظهر لي: أن الاستثناء على القراءتين منقطع، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، بمعنى: لكن امرأتك يجري لها كيت وكيت.

والدليل على صحة هذا المعنى: أن مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر، وليس فيها استثناءً أصلًا فقال تعالى: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتْبِعْ أَذْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمِرُونَ) انتهى من "إبراز المعاني من حرز الأمانى" (ص: 520).

2. وأما على قراءة الرفع (امْرَأَتُكَ)، فاختلفت اتجاه العلماء في فهمها وإعرابها:

الاتجاه الأول: أن الاستثناء متصل فتكون (امْرَأَتُكَ) بدلٍ من (أَحَدٌ) الواقع في سياق النَّهْيِ وَلَا يَلْتَفِتْ، وهو في معنى النَّفِيِّ، كما في "التحرير والتنوير" (12/133).

الاتجاه الثاني: أن الاستثناء منقطع؛ والرَّفع على أنَّ (امْرَأَتُكَ) مبتدأ، و(إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ) جملة الخبر، وجملة المبتدأ وخبره في محلٍّ نَصِبٍ على الاستثناء المنقطع.

ومن قال إن الاستثناء منقطع: أبو شامة، كما تقدم، وابن القيم في "بدائع الفوائد" (3/937).

قال ابن هشام رحمه الله: "الإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ بِدَلِيلٍ سُقْوَطِهِ فِي آيَةِ الْحَجَرِ، وَلَا يَلْتَفِتُ الْمُرَادُ بِالْأَهْلِ: الْمُؤْمِنُونَ وَانْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؛ لَا أَهْلَ بَيْتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا جَاءَ فِي ابْنِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (يَأُنْوَحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلَكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) [هود: 46].

ووجه الرَّفع: أنَّه على الابتداء، وَمَا بعده الخبر، والمستثنى: الجملة. ونظيره: (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَنِّطِرٍ) (22) إِلَّا مَنْ تَوَلَّ وَكَفَرَ) [الغاشية]:

واختار أبو شامة ما اخترته؛ من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: "وجاء النصب على اللغة الحجازية، والرُّفع على التميمية. وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي.

وما قدمته: أولى؛ لضعف اللغة التميمية. ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حَكَاهَا أَبُو عَبْيَدَةَ وَغَيْرِهِ" انتهى.

وفي "إعراب القرآن" للنحاس (ت: 338هـ) (2/179): "والمعنى: فأسر بأهلك إلا امرأتك، وقد قال جل وعز (كائث من الغابرين) (الأعراف/83): أي من الباقي لم يخرج بها. وإن كان قد قيل فيه غير هذا.

ويidel أيضا على النصب: أنه في قراءة عبد الله بن مسعود (فأسر بأهلك إلا امرأتك)."انتهى.

وقال الزمخشري في "ال Kashaf" (416/2): "وفي إخراجها مع أهله روايتان: روى أنه أخرجها معهم، وأمر أن لا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هدة العذاب، التفتت، وقالت: يا قوماه، فأدركها حجر، فقتلها.

وروى أنه أمر بأن يخلفها مع قومها، فإن هواها إليهم، فلم يسر بها.

واختلاف القراءتين، لاختلاف الروايتين" انتهى.

واعتراض عليه أبو حيان بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين؛ فإن المرأة تكون مسرياً بها على قراءة الرفع، وغير مسرياً بها على قراءة النصب؛ فقال رحمة الله: "وهذا وهم فاحش؛ إذ بني القراءتين على اختلاف الروايتين من أنه سرى بها، أو أنه لم يسر بها، وهذا تكاذب في الأخبار يستحيل أن تكون القراءتان، وهما من كلام الله، تترتبان على التكاذب" انتهى من "البحر المحيط" (6/190).

ولأنصار الزمخشري أجوبة، منها ما قاله السمين الحلبي: "ولكن ما قاله الزمخشري صحيح، الفرض أنه قد جاء في التفسير القولان، ولا يلزم من ذلك التكاذب، لأنَّ من قال إنه سرى بها يعني أنها سَرَثْ هي بنفسها، مصاحبةً لهم في أوائل الأمر، ثم أخذها العذاب، فانقطع سُرَاهَا.

ومن قال إنه لم يسر بها، أي: "انتهى من الدر المصور" (6/368).

وقد فند ابن هشام إعراب الزمخشري، وقال: "إنه خلاف الظاهر". وأسهب في الحديث عن هذا الاستثناء. انظر: "مغني الليب" (ص: 780).

وقال العلامة اللغوي المفسر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمة الله: "قرأه جمهور القراء (إلا امرأتك)، بالنصب، وعليه فالامر واضح؛ لأنَّه استثناء من الأهل، أي أسر بأهلك؛ إلا امرأتك فلا تسر بها، واتركها في قومها، فإنها هالكة معهم.

ويidel لهذا الوجه قوله فيها في مواضع: (كانت من الغابرين)، والغابر: الباقي، أي من الباقي في الهلاك.

وقرأ أبو عمرو، وابن كثير: إلا أمرأتك بالرفع على أنه بدل من أحد، وعليه فالمعنى: أنه أمر لوطاً أن ينبه جميع أهله عن الالتفات إلا أمرأته، فإنه أوحى إليها هالكة لا محالة، ولا فائدة في نهيتها عن الالتفات، لكونها من جملة الهالكين.

وعلى قراءة الجمهور فهو لم يسر بها، وظاهر قراءة أبي عمرو، وابن كثير: أنه أسرى بها والتفت فهلكت.

قال بعض العلماء: لما سمعت هذه العذاب، التفت، وقالت: واقوماه، فأدركها حجر فقتلها.

قال مقيده عفا الله عنه: الظاهر أن وجه الجمع بين القراءتين المذكورتين: أن السر في أمر لوط بأن يسرى بأهله: هو النجاة من العذاب الواقع صبحاً بقوم لوط، وأمرأة لوط مصيبة ذلك العذاب الذي أصاب قومها لا محالة، فنتيجة إسراء لوط بأهله، لم تدخل فيها امرأته على كلا القولين، وما لا فائدة فيه، كالعدم، فيستوي معنى أنه تركها ولم يسر بها أصلاً، وأنه أسرى بها وهلكت مع الهالكين.

فمعنى القولين: راجع إلى أنها هالكة، وليس لها نفع في إسراء لوط بأهله، فلا فرق بين كونها بقيت معهم، أو خرجت وأصابها ما أصابهم.

فإذا كان الإسراء مع لوط لم ينجها من العذاب، فهي ومن لم يسر معه سواء، والعلم عند الله تعالى" انتهى. وانظر: فتوى رقم: (259246).

وللاستزادة انظر: "مشكل اعراب القرآن" لمكي (1/371)، "الدر المصنون" (6/365)

والأقوى والله أعلم أن الاستثناء منقطع، فأفضل ما يفسر القرآن بالقرآن:

1. قال الله تعالى: (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِيَنَ) [الأعراف/83]: أي من الباقيين لم يخرج بها، كما قال النحاس رحمه الله.

2. وقال تعالى: (فَأَسْرِي بِأَهْلِكَ بِقْطَعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتْتِيْغُ أَذْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ شُوِّمُونَ) [الحجر: 65]، وليس فيها استثناءً بتةً. ولم يثبت أنها سررت معهم.

قال ابن القيم رحمه الله: "وقيل: إن من هذا-الاستثناء العملي المنقطع- قوله تعالى: {فَأَسْرِي بِأَهْلِكَ بِقْطَعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ} [هود: 81] في قراءة الرفع، ويكون "امرأتك" مبتدأ وخبره ما بعده.

وهذا التوجيه أولى من أن يجعل الاستثناء في قراءة من نصب من قوله: {فَأَسْرِي بِأَهْلِكَ}، وفي قراءة من رفع من قوله: {وَلَا يَلْتَفِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ}، ويكون الاستثناء على هذا من: "فَأَسْرِي بِأَهْلِكَ" ، رفعاً ونصباً.

وإنما قلنا: إنه أولى؛ لأنَّ المعنى عليه، فإن الله تعالى أمرَه أن يُسرى بأهله؛ إلا امرأته.

ولو كان الاستثناء من الالتفات؛ لكان قد نهى المُسَرَّى بهم عن الالتفات، وأذنَ فيه لامرأته، وهذا ممتنع لوجهين:

أحدهما: أنه لم يأمره أن يُسرى بامرأته، ولا دخلت في أهله الذين وعد بنجاتهم.

والثاني: أنه لم يكُلُّهُمْ بعدم الالتفات، ويأذن فيه للمرأة. "انتهى من "بدائع الفوائد" (3/937).

والله أعلم.